مرجعات فى الفلسفة :

نظرية المعرفة عند شوبنهور

للأستاذ عبد الكريم الناصرى

[تتمة ما نشر فى العددين السابقين]

١ — مبدأ الصيرورة :

أو مبدأ التغير ، أو قانون العلة والمعلول . ومُفاده أن كل شيء فى العالم الواقعى المتغير فهو حلقة فى سلسلة العلل والمعلولات ، وخاضع إذاً للجبرية المطلقة . وسلسلة العلل أزلية أبدية ، بمعنى أنها تمتد إلى الماضى اللامتناهى ، وإلى المستقبل اللامتناهى . والعلة تسبق المعلول بالضرورة ، فلا مجال لتبادلهما الأثر فى وقت واحد . وهناك ثلاثة أنواع من العلل ؛ وهى « العلة » بمعناها الضيق ، وتسود التغيرات الميكانيكية واللاعضوية ، و « الحافز » أو المهيج الذى يتحكم فى الحياة النباتية عند النباتات والحيوانات (كالهضم والدورة الدموية عند الحيوان والإنسان مثلا) ، و « الباعث » ، وهو يسيطر على الأفعال المقودة بالإدراك والشعور عند الحيوان والإنسان .

٢ — مبدأ المعرفة :

يتحكم هذا المبدأ فى تصوراتنا وأحكامنا . وقوة التصورات هى « العقل » الذى يختص به الإنسان ، بينا « الذهن » مشترك بين الإنسان والحيوان . والتصورات أو المجردات تتوقف على المدركات أو العيانات ، والتصور قد يحيل على تصور آخر ، وهذا على آخر مثله ، ولكن سلسلة الأفكار المجردة لا بدّ من أن تقف عند عيانٍ ، ويكون هذا هو السبب الكافى للتصور الذى يتوقف عليه مباشرة ؛ كما أن هذا التصور هو الأساس الكافى للتصور الذى يتوقف عليه ، أى الذى هو أكثر منه تجريداً . وهناك أربعة قوانين منطقية عليا ، هى قانون الذاتية ، وقانون التناقض ، وقانون الثالث المرفوع ، وقانون السبب الكافى للمعرفة .

٣ — مبدأ الوجود :

أو مبدأ المكان والزمان . ونحن لا نستطيع أن نتصور العالم الواقعى موجوداً إلا فى الزمان والمكان . ولكننا نستطيع ، من جهة أخرى ، لا أن نتصورهما مستقلين عن التجربة تصوراً مجرداً فحسب ، بل وأن ندركهما بالعيان المباشر . ومن أجل ذلك يعتبرهما شوبنهاور صنفاً مخصوصاً من أصناف الموضوعات . ومبدأ الوجود فى الزمان هو « التوالى » ، ومبدأ الوجود فى المكان هو « الوضع » . كل لحظة من الزمان تتعين باللحظة السابقة ، وتُعيِّن اللحظة اللاحقة . ومواضع المكان يعين بعضها بعضاً بالتبادل . والإضافات (أى العلاقات) المكانية هى موضوع علم الهندسة ، والإضافات الزمانية موضوع علم الحساب . وكلُّ هذه الإضافات تدرك ، أول ما تدرك ، بالعيان الخالص ، لا بالتصور والبرهان .

مبدأ الفعل :

أو مبدأ البواعث أو الباعثية . وقد كنا — فى كلامنا على مبدأ العلية — عدَدْنا الباعث فى أنواع العلل الثلاثة . ولكننا كنا عندئذ ننظر إلى العلية من الخارج . فاذا تأملنا الآن فى أحوالنا الباطنة ، وجدنا أن أفعالنا الإرادية أو مشيئاتنا تتعين

الناس وأغاطيهم ، لم يغادر شيئاً من ذلك إلا أحصاه ..

ولو أراد النقاد أن يعدوا عشرة كتب فى فن القصة لما أثرها فى توجيه هذا الفن ، ولما خطرها فيما تقاس به رسالة هذا الفن لكان كتاب جوجول « الأنفس الميتة » أحد هذه الكتب العشرة بلا جدال ، فهو فيما تواضع عليه نقدة الأدب أعظم ملحمة للمنحة الآدمية فى أدب العالم كله ، وذلك حسب مايفهم من معنى الملحمة كعمل فنى، وليس كما قد يذهب إليه الذهن من معنى المعركة. فما فى القصة معركة ما وإنما نقصد معنى الملحمة كما تسمى ملهاة دانتى القدسة ، أعنى أنها عمل أدبى شامل يحيط بكل شيء مما هو منه بسبب ...

(يتبع) الخفيف

بالأسباب التي ندعوها « البواعث » . وقد وصف شوبنهاور قانون الباعثية « بأنه العلة مرئية من الداخل » ، وعن طريقه يتم الانتقال من عالم الظواهر إلى الشيء في ذاته ، ومن الفيزياء إلى الميتافيزيقا .

والمبدأ الأول من مبادىء السبب الكافي هو المبدأ الفيزياوي ، والمبدأ الثاني هو المبدأ المنطق ، والثالث هو المبدأ الرياضي ، والرابع هو المبدأ الأخلاق . وهذا معناه أن « الضرورة » المطلقة تعمُّ عالم الظواهر ؛ في صورة الضرورة الفيزياوية ، والمنطقية ، والرياضية ، والأخلاقية . والفرد الإنساني ظاهرة بين الظواهر ، فهو إذن خاضع خضوعاً تاماً للضرورة السببيَّة الجبرية ، ولا حرية له بهذا الاعتبار .

وكل مبدأ من هذه المبادىء الأربعة ، أو بالأحرى كل « شكل » من أشكال هذا المبدأ الواحد ، مبدأ السبب الكافي ، يعبر كما قلنا آنفاً عن طبيعة الموضوعات الخاضعة له . فمبدأ الوجود في الزمان الخالص هو « التعاقب » أو « التوالي » ، وليس الزمان شيئاً سوى هذه الرابطة . ومبدأ الوجود في المكان الخالص هو « الوضع » ، وليس المكان في جوهره سوى « الوضع » والعلية هي الرابطة التي تسود موضوعات الإدراك الحسي ، التي تملأ المكان والزمان ، وتؤلف العالم المرئي ، عالم المادة . فإذا سألنا : ما طبيعة المادة ؟ فالجواب أن « المادة » ليست في جوهرها سوى العلية . كيان المادة كله هو الفعل ، والفعل هو العلية ، فالمادة علة ومعلول ، ولا شيء وراء ذلك . ومثل هذا يقال في تصوراتنا ومشيئاتنا . وصفوة القول إن كل موضوع من الموضوعات فإنما يوجد ويعرف بمقدار ما يرتبط بغيره من الموضوعات ، وفقاً لمبدأ السبب الكافي في صورة من صوره الأربع . وهذه الرابطة تستنفد طبيعة الموضوع باعتباره موضوعاً لحسب ، أي فكرة بالإضافة إلى الذات . فلنا إذن أن نقول إن عالم الموضوعات أو الفكرات لا يزيد عن كونه شبكة من العلائق والروابط والنسب ، والوجود فيه إذن وجود محض نسبي . ومبدأ السبب الكافي ، الذي يظهر لنا العالم مطبوعاً بطابعه (طابع الضرورة والنسبية) واحد متشابه في كل صوره ، فإذا اعتبرنا أبسط هذه الصور مثلا ، وهي الزمانية أو الزمان ، فهمنا الصور الأخرى ، وطبيعة عالم الظواهر . ونحن نجد أن كل لحظة من الزمان إنما توجد لأنها محَتْ اللحظة السابقة ، التي ولدتها ، ثم لا تلبث أن تختفي هي أيضاً ، إذ تمحوها اللحظة اللاحقة . فالماضي والمستقبل خاويان خواء الأحلام ، وما الحاضر إلا الحد المتزحزح ، غير المنقسم ، بين الماضي والمستقبل .

ومثل هذا الخواء نصيبه في المكان ، وفي مضمون المكان والزمان ، أي في كل ما يصدر عن البواعث والعلل ، فلا شيء من ذلك يوجد إلا بالنسبة إلى شيء آخر مثله ، أي نسبي زائل[1] . « وهذا المذهب في لبابه قديم : فهو يظهر عند هرقليطس ، حين يندب سيلان الأشياء الأبدي ؛ وعند أفلاطون ، حين يهبط بالموضوع إلى ما هو صائر أبداً ، وليس بكائن قط ؛ وعند اسبينوزا ، في صورة القول بأعراض الجوهر الواحد ، الكائن الباقي . كما أن (كانت) يعارض الظاهرة المحضة بالشيء ذاته . وأخيراً فإن حكمة الفلاسفة الهنود القديمة تصرح قائلة : (إن مايا ، نقابَ الوهم ، هو الذي يغشى على أبصار الفانين ، ويريهم عالماً لا يستطيعون أن يقولوا عنه ، لا إنه موجود ولا إنه غير موجود : إنه كالحلم . إنه كضوء الشمس على الرمال ، يحسبه المسافر على البعد ماء ...) — ولكن ما يقصد إليه كل هؤلاء ، وما يتحدثون عنه جميعاً ، ليس شيئاً أكثر من هذا الذي نظرنا فيه : العالم باعتباره فكرة خاضعة لمبدأ السبب الكافي » .

عالم الظواهر إذن حلم باطل . وليس ثمة من فرق حقيقي بين ما ندعوه الواقع أو اليقظة ، وبين حلم الرقاد . إذ ما عسى أن يكون معيار التفرقة ؟ إن القول بأن أحلامنا أقل وضوحاً وتميزاً من من إدراكنا في حال اليقظة ، لا وجه له ، إذ لم يتفق أن استطاع إنسان من الناس عقد مقارنة عادلة بين الحالين ، لأننا لا نستطيع أن نقارن إلا ذكرى الحلم بالواقع الحاضر . وقد جعل « كانت » ترابط الأفكار أو الموضوعات وفق قانون العلية معياراً للتفرقة بين حياة الواقع وبين الأحلام ؛ ولكن يُرَدُّ على هذا بأن تفاصيل كل حلم على حدته ، على الأقل ، تترابط تبعاً لمبدأ السبب الكافي في كل صُوَره ؛ ولا ينقطع الترابط إلا بين اليقظة والأحلام ، أو بين حلم وحلم . وعلى ذلك نستطيع أن نصوغ معيار « كانت »

(١) كما أن عالم الظواهر برمته نسبي إلى الذات العارفة ، تبعاً لصورته العليا (ازدواج الذات والموضوع) .

على الوجه التالى : إن الحلم «الطويل» — الذى نسميه «الحياة» — تترابط أجزاؤه جميعاً وفقاً لمبدأ السبب الكافى ؛ ولكنه لا يرتبط هذا الارتباط بالأحلام «القصيرة» وإن كان كلُّ حلم من هذا النوع الثانى مترابط الأجزاء على الوجه نفسه ؛ ونحن إنما نميز بين الحلم الطويل والحلم القصير لانقطاع الصلة السببية بينهما .

والحق أن أعظم المفكرين والشعراء لم يترددوا فى تشبيه الحياة بالحياة بالحلم . فأصحاب «الفيداس» و «البوراناس» مثلا لا يعلون من تشبيه العالم الواقعى — الذى يسمونه نسيج «مايا» — بالحلم . وكان أفلاطون كثيراً ما يقول : إن الناس يعيشون فى حلم ، وإن الفيلسوف وحده يحاول إيقاظ نفسه . وشكسبير من الشعراء يقول : لقد جُبِلنا من المادة التى تصنع منها الأحلام ؛ وحياتنا القصيرة يحف بها النوم » . وقد جعل كالدرون عنوان إحدى مسرحياته : «الحياة حلم» . ولا يكتفى فيلسوفنا الأديب بما يقتبسه من الحكماء والشعراء ، بل يدلى هو أيضاً بدلوه ، ويستأذن قارئه فى هذا التشبيه من تشبيهاته الرائعة : إن الحياة والأحلام صفحات من كتاب واحد . والقراءة المنظمة لهذا الكتاب هى الحياة الواقعية ؛ ولكن بعد أن تنتهى ساعات القراءة (أى اليقظة) ترانا كثيراً ما نستمر على تقليب الصفحات فى تراخ وكسل ، فنقرأ صفحة من هنا وصفحة من هناك ، بغير نظام أو ارتباط ؛ وكثيراً ما تكون الصفحة مما قرأناه سابقاً ، وقد تكون فى بعض الأحيان جديدة علينا ؛ ولكن الكتاب المقروء واحد لم يتبدل . ولا ريب فى أن مثل هذه الصفحة المنفردة مقطوعة الصلة بالدراسة المنظمة للكتاب ، ولكن الفرق لا يبدو كبيراً إذا تذكرنا أن القراءة المتصلة ، كالأمر فى قراءة الصفحة المفصولة ، تبدأ وتنتهى فجأة ، وفى وسعنا إذن أن نعتبر المقروء فى الحالة الأولى صفحة واحدة كبيرة » .

إن عالم الظواهر ، هذا الحلم الذى لا نهاية له ، والذى يتسلسل فى الزمان والمكان وفقاً لمبدأ السبب الكافى ، هو موضوع التجربة المادية والعلوم المختلفة ، كالفيزياء والكيمياء والتاريخ ؛ فإن غاية العلم ومهمته استقصاء ترابط الظواهر أو الجزئيات أو الأفكار وفق المبدأ المذكور ، وعلى هدى من « اللماذا » . وتسمى هذه العملية بالتعليل وظيفة العلم إذن تعليل الظواهر ؛ ومضمونه ، الذى لا يستطيع يقدم لنا سواه ، هو ما يصل إليه التعليل من الروابط السببية . أما مضمون الظواهر ، ومعناه الأخير ، أما الشىء فى ذاته ، فإن النظر فيه والإخبار عنه ليس من شأن العلم ، لأنه خارج نطاق السبب الكافى ، الذى يهتدى العلم فى تعليلاته به . وإنما هو من شأن الفلسفة . العلم يستطيع أن يخبرنا لماذا ، وكيف ، وأين ، ومتى ، حدثت هذه الظاهرة عن تلك ، ويستطيع أن يصوغ قوانين لاطراد الظواهر ، من جذبية وكيماوية وكهربائية ومغناطيسية ، ولكنه لا يستطيع أن ينبئنا « ما » المادة ، وما الكهرباء ، وما الجذب وما الألفة الكيماوية ، وما سائر «القوى الطبيعية» التى تبقى ، بالنسبة إليه ، «كيفيات خفية» أو صفات مستورة ؛ وهكذا يتركنا فى جهل مطبق بشأن الطبيعة الباطنة لكل شىء . ولكن حيث ينتهى العلم تبدأ الفلسفة . فإن الوصول إلى هذه الطبيعة الباطنة ، إلى ماهيَّة العالم ، هو الهدف الذى ترمى إليه ، وهى لا تبلغه عن طريق التعليل ومبدأ السبب الكافى ، فإن هذا المبدأ لا يمتدُّ إليه كما سبق القول ، وإنما تبلغه بضرب من المعرفة العيانية المباشرة ، ويقول شوبنهاور هنا إن كل إنسان يعرف فى الواقع ما هو العالم ، ولكن هذه المعرفة تجريبية ، وجدانية ، غير متميزة ؛ ووظيفة الفلسفة إعادة هذه المعرفة الغامضة بلغة تصوُّرية تجريدية دقيقة . إن الفلسفة هى مجموع أحكام عامة ، أساسها الكافى هو العالم نفسه برمّته ؛ وهى لذلك تلخيص أو انعكاس للعالم ، فى صورة أفكار مجرّدة ...

(بغداد) عبد الكريم الناصرى

ظهر حديثاً :

الطبعة الجديدة المزيدة من كتاب

في أصول الأدب

يطلب من دار الرسالة
ومن المكاتب الشهيرة وثمنه ٢٥ قرشاً
عدا أجرة البريد